بأنه لا مفر من اجراء مفاوضات، والتوصل الى تسوية سياسية تجد حلاً للمشكلة الفلسطينية، التي تمثّل جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وقد تباينت ردود الفعل الرسمية وشبه الرسمية في رؤيتها الى حتمية هذه التسوية. وكان هناك شبه اجماع على ان لمشكلة الضفة الغربية حلولاً كثيرة مختلفة الأشكال، تتعلق جميعها بأربع قضايا أساسية: أمن دولة اسرائيل المستقبلي؛ والسيطرة الاسرائيلية على مناطق حيوية من الناحية العسكرية؛ والتخلص من موضوع معالجة مشاكل ما يزيد على ٨٥٠ ألف مواطن عربي؛ ومصير المستوطنات اليهودية التي أقيمت في الضفة الغربية خلال العشرين سنة الماضية. هذا اذا الغينا من ذهننا خيارين متطرفين، احلاهما مرّ، هما خيار الضم الكامل وخيار الانسحاب الكامل من المنطقة والعودة الى حدود ما قبل العام ١٩٦٧ (اليشع افرات، **هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٨).

على أرضية هذه الحلول، انعكست الانتفاضة على آراء ومواقف قادة الاحزاب وأعضاء الكنيست، منها ما حذر من مغبّة الاستمرار في تجاهل ما حدث، وضرورة النظر الى المستجدات والتعامل معها بمزيد من الرؤية والتعقل والبحث في الحلول الملائمة، ومنها ما رأى ضرورة التعامل معها بمزيد من القسوة، متهمة السياسة الرسمية «بالتهاون مع مثيري الشغب وأعمال الفوضى»، مطالباً بمزيد من أعمال القمع لاخمادها.

حزب العمل

يتسم موقف حزب العمل بالغموض، على الرغم من المساعي التي يبذلها زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. غير ان جميع الدلائل تشير الى القيود التي يلتزم بها بيرس في تحركاته. فهو لا يريد ان يكون السبب المباشر في حل حكومة الوحدة الوطنية لأسباب تتعلق بمسألة الربح والخسارة في الانتخابات المقبلة. ويشعر بيرس بحراجة الموقف الذي وضع نفسه فيه. وللتهرب من تحمل مسؤولية الفشل الذريع للسياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه المناطق المحتلة، يقوم بتوجيه النقد الى سياسة الليكود، بقوله: «ان النظرية السياسية لليكود، برمّته، قد أفلست خلال الثمانينات؛ واتضح ان عرقلة المسارات السياسية من أجل المحافظة على الوضع الراهن يمثل كارثة فادحة، لأنه لا وجود لوضع راهن؛ ولذا، لا يمكن المحافظة عليه... اننا نواجه صحوة للسكان العرب في المناطق، لها ـ بطبيعة الحال ـ جانبها الأمني... وعلى العكس من اليمين المتطرف، فاننا لم نؤمن، على الاطلاق، بامكانية حل المشاكل بالوسائل السياسية وحدها. وفي هذه المرة، نحن لا نواجه بنادق ودبابات، بل الحجارة وعدسات التلفزة. وهذا أكبر من ان يحتمل» (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨).

وتابع بيرس توجيه نقده الى سياسة الليكود، فقال: «خلال عامين ونصف العام انشأنا أساساً سياسياً أتاح، ويتيح، بدء مفاوضات. انني آسف لمحاولات احباط هذا الجهد السياسي. وهذه هي المرة الاولى التي لا يصرّ فيها الاردن على ضمان نتائج مسبقة، وهو مستعد للسير في مفاوضات تبدأ في مؤتمر دولي» (**يديعوت احرونوت**، ١٥/١/١٩٨٨).

ودافع بيرس عن موقفه الداعي الى عقد مؤتمر، قائلاً: «المشكلة ليست من يشترك في مثل هذا المؤتمر، وانما ما هي صلاحياته. لذلك، عملنا، نحن والاميركيون، جاهدين لكي تكون لهذا المؤتمر صلاحيات افتتاح وليست صلاحيات املاء، أو ضغط. وبالتالي، عندما لا يكون للمؤتمر صلاحية املاء او تدخل في المفاوضات، فان مسألة من هم المشتركون تصبح أقل أهمية». وأضاف بيرس: «كما ان الاردن وافق على ألّا يكون المؤتمر املائياً. غير ان المعارضة ضيقة الافق التي صدرت عن قطاعات مختلفة في اسرائيل أدت الى صد المفاوضات، وهكذا بقينا دون برنامج سياسي. ونظرية الصد السياسي تجزم، عملياً، بضم مليون عربي الى اسرائيل وتقود الى دولة ثنائية القومية» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، في اطار دفاعه عن الخيار الاردني الذي يتبنّاه حزب العمل، قال بيرس: «يمكن قبول م.ت.ف. دون مؤتمر دولي؛ ونحن لا نريد م.ت.ف. ويمكن قبول الاردن، فقط مع مؤتمر دولي؛ واذا لم يعقد